حضور الألفاظ الأعجمية في اللغة العربية من خلال الدراسات القرآنية

د.ناصر محمد الحسني تيس
جامعة المسيلة

إنّ الحديث عن تضمّن القرآن الكريم ألفاظا أعجمية مسألة قديمة تكلّم فيها سلف الأمة رحمهم الله، حيث اختلفوا فيها إلى مذاهب متعدّدة.

وقد نجد الأمر نفسه في الدّراسات الحديثة، والتي نزع أصحابها إلى أحد هذه المذاهب من استعراض للآراء وفق الدراسات اللغوية، خاصة في الجانب التاريخي المعتمد على المقارنة بين اللغات، غير أنّنا رغم كل هذا يمكن أن نصنف هذه المذاهب كالتالي :

1-مذهب يرى أصحابه بوجود هذه الألفاظ، وهذا من خلال تأكيد بعض المرويات والآثار، ويمثّله السيوطي وابن الجوزي وغيرهما.

2-مذهب يرى أصحابه بعدم وجود هذه الألفاظ استنادا إلى ما ورد من آيات تبين عروبة القرآن، وأيضا ما استند إليه من أقوال لعلماء اللغة ويمثّله الشافعي وأبو عبيدة وابن فارس وغيرهم.

3-مذهب يحاول أصحابه التّوفيق بين هذه المذهبين ويمثّله أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره، والمستعرض لهذه المذاهب وأقوال أهل العلم يمكنه أن يخلص إلى أنّ القضية نوقشت في نقطتين :

أوّلا : أنّ القرآن نزل بلسان عربي مبين ولا يوجد فيه أيّ لفظ دخيل من لغة أخرى، وأنّ وجود بعض الألفاظ هو من باب توافق اللغات، وإن كانت هذه الألفاظ قليلة ونادرة.

ثانيا: أنّ القرآن نزل بلسان عربي مبين؛ وهذا الأمر متفق عليه عند الجميع، ولكن القول بأعجمية هذه الألفاظ، لا يخرج عن وصفه بالعربي.

وقد حاول أنصار المذهب التّوفيق انطلاقا من آراء الطرفين وضع حد لهذا الخلاف وهذا بالقول: إنّ هذا القرآن نزل بلسان عربي مبين، غير أنّ هذا لا يمنع من تخلّل بعض الألفاظ ذات الأصول الأعجمية، ولكن باستعمال العرب لها وتغييرها وفق مناهجها أصبحت عربية فصيحة، وهذا ما أكّدته الدراسات الحديثة والتي من خلالها حاول البعض الإقرار بعدم وجود تلك الكلمات الأعجمية في القرآن بسبب أنّها تمثل تطوّرا لكلمات عربية قديمة.

بينما اعتبرها بعضهم أفضل دليل للقول بأعجمية هذه الألفاظ، إذ المتتبع لأبنيتها يقف على حقيقة أصولها الأعجمية، وأنّ العرب حاولت اخضاعها حسب مقتضيات كلامها.

غير أنّه يجب الإشارة إلاّ أنّ هذا الخلاف الواقع بين أهل العلم لا يخرج عن دائرة أنّ القضية تتعلق بالمفردات دون التراكيب، فهذا متفق عليه بينهم؛ إذ ليس هناك خلاف بين العلماء أنّه لا يوجد كلام في القرآن على غير الأساليب التي يعرفونها.

وأنّ فيه أسماء أعلام غير عربية، كموسى، جبريل، ونوح... وغيرهم؛ فالخلاف ينحصر في: هل وقع فيه ألفاظ، غير الأعلام، وبصورة مفردة من غير لغة العرب ؟.

وهذا ما ستقف عليه في هذا الفصل (بإذن الله).

تعتبر قضية ورود ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم من القضايا التي أثير حولها جدل كبير قديما وحديثا، مما جعلها محل اهتمام بالغ في الكتابات القدامى، والمحدثين، فانقسم هؤلاء بين مؤيد لورودها في كتاب الله (عز وجل)، وبين رافض لذلك، ولكلّ من هؤلاء حججه وأدلّته النّقلية والعقلية.

ومسألة المعرّب في القرآن الكريم من المسائل الهامة، لما لها من دور مؤثّر في الدّراسات القرآنية اللّغوية، وينبغي علينا في دراستنا أن نستند إلى أصول علمية، وإلى حقائق منهجية لكي نصل إلى مبتغانا ونقف على نتائج واضحة، وجب أن نستعرض آراء أهل العلم، ثم نبيّن أدلتهم وحججهم، وهذا بداية بعرض آراء القائلين بالمنع ثم أدلتهم، فمناقشتها، وبعد ذلك نعرج على القائلين بالوقوع وأدلتهم مع مناقشتها، لنخلص لنتائج هذ الخلاف والرأي الذي نراه صحيحا ونطمئن إليه.

مذهب الرّافضين للمعرّب في القرآن الكريم:

أولا / آراء القائلين بالمنع :

من الذين نفوا وقوع الأسماء الأعجمية في القرآن الكريم نجد الشافعي وأبا عبيدة والقاضي أبا بكر وابن فارس، فقد ذهب هؤلاء إلى عدم وقوع المعرب في القرآن الكريم، مستدلين في ذلك

بقوله تعالى:﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾ ﴾ [فصلت: 44]

نقل السيوطي « اختلف الأئمة في وقوع المعرب في القرآن فالأكثرون ومنهم الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة، والقاضي أبو بكر وابن فارس، على عدم وقوعه»[1].

وقد بيّن الزركشي أنّ مذهب الشافعي هو ما ذهب إلى جمهور العلماء لما ورد في الآيات السابقة، التي نصت على أنّه ليس فيه غير العربي، لأنّ الله تعالى جعله معجزة شاهدة لنبيّه (صلى الله عليه وسلم)؛ ليتحدّى بها أساطين الفصاحة من العرب والشعراء؛ فلو كان فيه غير لغة العرب لم تكن له فائدة.

وقد خاض المفسّرون في هذه المسألة أيضا ومن بين هؤلاء الطبري الذي شدّد الحملة على القائلين بوقوع الألفاظ الأعجمية، دون أن ينكر الآثار الواردة عن ابن عباس وغيره حول بعض الألفاظ غير العربية، حين رأى أنّ هذا من باب توافق اللغات.

ويرى ابن فارس رأي أبي عبيدة حين يستعرض رأيه ويخلص إلى أنّ القرآن نزل بلغة العرب حتى لا يتوهّم أنه جاء بلغة لا يفهمونها.

إذن؛ حاول البعض الاستدلال على وجود بعض الألفاظ ونسبتها وباقي اللّغات كون ذلك من باب التّوافق والتّوارد حيث تكلّمت بها العرب وغيرها من الفرس والنّبط...

أي أنّ ما وقع في القرآن مما وافق الأعجمية فهو من باب ما توافقت فيه اللغات.

وهناك من المحدثين من يرى أنّ كثيرا من الكلمات عالجها اللغويون علاجا خاطئا، فتسارعوا في نسبتها إلى لغة العجم.

وقد تتبّع هؤلاء الكثير من الألفاظ في دراسة مقارنة؛ فوقفوا على أنّ القول بعجمة لفظ من الألفاظ عند الأقدمين لم يكن مبنيا إلا على الظن والتّوهم.

وعلى رأس المحدثين المنكرين للمعرب نجد المحقق أحمد شاكر الذي يقول :« والعرب أمّة من أقدم الأمم ولغتها من أقدم اللغات وجودا، كانت قبل إبراهيم وإسماعيل وقبل الكلدانية والعبرية والسريانية وغيرها بل والفارسية، وقد ذهب منها الشيء الكثير بذهاب مدينتهم الأولى قبل التّاريخ، فلعلّ الألفاظ القرآنية التي يظن أن أصلها ليس من لسان العرب ولا يعرف مصدر اشتقاقها، لعلّه من بعض ما فقد أصله وبقي الحرف وحده ثم تزيد بعض العلماء المتأخرين وتكثروا في ادّعاء العجمة لألفاظ من حروف القرآن"[2].

وقد قسم أحمد شاكر هذه الألفاظ إلى ثلاثة أنواع :[3]

أولها : أنّ هذه الألفاظ مما اتفقت فيه اللغات.

والنّوع الثّاني : هو افتراض الأصل الأعجمي الذي ليس له معنى كما هو عند العرب بل هو ممّا يتجانس معه ويختلف معه في المعنى.

والنّوع الثالث هو أنّ هذه الألفاظ عربية خالصة ضاع مصدر اشتقاقها كما ورد في قوله السّابق، وفي رأي رابع يرى (أحمد شاكر) أنّ ذكر هذه الألفاظ في القرآن الكريم دليل عروبتها الخالصة، في إشارة قوله عزّ وجل :﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢ ﴾ [يوسف: 2]

ومن الذين قدّموا لنا دراسة حديثة حول هذا الموضوع نجد (فهمي الخشيم) الذي بدأ دراسته بالحديث عن فهم النّص القرآني ودلالة الألفاظ.

فنفى البعد القومي والعرقي عن فهم قوله تعالى في سورة يوسف الآية 2، وأيضا في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ حُكۡمًا عَرَبِيّٗاۚ ﴾ [الرعد: 37]

وقوله أيضا جلّ وعلا:﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا ۝١١٣ ﴾ [طه: 113]

فقد أشار القدماء إلى البعد القومي لقوله (عربيا) وقابلوا ذلك بلفظ (أعجمي) بمعنى غير لغة العرب، أما (فهمي الخشيم) فبيّن بأنّه ليس هناك مانع من فهم عربي وبمعنى : الواضح الجلي غير الغامض، مؤيدا ذلك بدلالات الجذر (ع ر ب) الذي يدلّ على البداء والظهور، وبورود الصفة (مبين)[4]، يعني هذا أنّ كلمة (عربيا) تبيّن وجه الكمال والتمام والخلوّ من النّقص والعيب.

ويقابل كلمة (عربي) التي تعني الكمال والتّمام، كلمة (أعجمي) التي تعني بعد هذا عدم الكمال وعدم التّمام.

يقول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١٩٩﴾ كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ ﴾ [الشعراء: 198 – 201]

ومن خلال ما سبق يظهر أن كلمة (الأعجمين) لا تعني البعد القومي، إنّما تعني صفات سلبية، من العيب والنّقص والابتعاد عن الحق ما يجعلهم لا يؤمنون بالقرآن الكريم.

ويشكّك الخشيم في نسبة بعض الأقوال إلى ابن عباس بقوله :" فهل يجوز على ابن عباس أن يقول برأي لم يثبت من صحته في بعض كلمات القرآن"[5].

وهذا في إشارة إلى بعض الألفاظ التي لم تنسب إلى غير لغة العرب، وهذا ما يبرئ ساحة الصّحابي الجليل وحبر الأمة عبد الله بن عباس – رضي الله عنه–.

" فالأمر إذا يعود لا إلى عدم عروبة هذه الألفاظ ولكن يعود إلى من قالوا بذلك لا يعرفونها"[6].

ويؤكّد هذا الرّأي إبراهيم السّامرائي الذي ذهب إلى أبعد من ذلك؛ مشيرا إلى أنّ أصل اللّغات هو من العربية، كونها لغة الفطرة، وأن الألفاظ ما تلبث أن تعود لغتها الأم حتى وإن كان الظاهر أنها وفدت من لغة غيرها، حيث يقول :" إن الألفاظ تهاجر وتعود إلى أوطانها"[7].

من خلال هذا نفهم تأكيد هؤلاء عروبة هذه الألفاظ ورفضهم أيّ طرح يقول غير ذلك، وهذا لما لديهم من أدلّة على أنّ ليس من كتاب الله شيء إلاّ بلسان العرب، وكلمات القرآن كلّها كلمات عربية أصيلة، تكلّمت بها العرب واشتقت منها المعاني المتعددة.

ثانيا/ عرض أدلّة القائلين بالمنع وحججهم.

من المنكرين لوقوع ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم الشافعي، فقد رد على القائلين إنّ القرآن أعجمي، بالأدلة من القرآن على أنّ ليس فيه شيء بلسان العرب، وحجته في ذلك ما يلي:

1– أكّد الشافعي أنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) بُعث بلسان قومه رغم أنّه بعث للنّاس كافة والحجة هنا قول الله عز وجل :﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ [إبراهيم: 4]

2–أشار الشّافعي إلى أمر هام، وهو غياب الإلمام بعروبة اللفظ بحيث تلتبس نسبته للعربية، فلا يمكن أن نردّه إلى العجمة، لأن هذا الجهل ليس بحجة فيقول :« ولعل من قال إن في القرآن غير لسان العرب، وقيل منه ذلك من منهم ذهب إلى أن القرآن يجهل بعضه بعض العرب، ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ، ولكنّه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجودا فيه من يعرفه»[8].

وقد وافق فهي خشيم الشافعي في قوله :« فالأمر إذن هنا لا يعود إلى عروبة هذه الألفاظ، ولكنه يعود إلى من قالوا بذلك لا يعرفونها»[9].

3– ويستدلّ الشافعي على تلفظ بعض الأعاجم بهذه الألفاظ إلى تعلّمها من العرب قائلا :

«فإن قال قائل: فقد نجد من العجم من ينطق بلسان العرب، فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فلا يوجد من ينطق إلا القليل منه، ومن نطق بالقليل منه فهو تبع للعرب فيه»[10]

4-استدلّ الشافعي من كتاب الله عز وجل على عروبة ألفاظ القرآن الكريم، فقال :« فإن قال قائل: فما الحجة في أن كتاب الله محض بلسان العرب، لا يخلطه فيه غيره؟ فالحجة في كتاب الله»[11].

وقد سلك ابن جرير الطبري المسلك ذاته، وأبو عبيدة، والقاضي أبو بكر وغيرهم.

ودليلهم قول الله عز وجل :﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣ ﴾ [الزخرف: 3]

وقوله عز وجل أيضا :﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝٢٨ ﴾ [الزمر: 28]

وقوله جل جلاله :﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ۝٤٤ ﴾ [فصلت: 44]، إلى غير ذلك من الآيات التي تشير إلى عروبة القرآن الكريم.

وقد ذهب إلى هذا الرأي حسن ضياء عتر في تحقيقه كتاب فنون الأفنان لابن الجوزي، فقد ذكر آراء أهل العلم في القضية، وحججهم وانتصر إلى رأي الشافعي وجمهور العلماء من عدم وقوع أي كلمة أعجمية في القرآن الكريم، فقال :« ونحن نقطع استنادا إلى الأدلّة الآنفة ذكرها بأنّه لا يجود في القرآن الكريم أيّ لفظ أعجمي دخيل ناب عن خصائصها وأوزانها»[12].

5-يرى الشافعي وغيره أنّ هذه الألفاظ الواردة أحيانا تكون من المشترك، وما توافقت عليه اللغات بقوله :« ولا ننكر إذا كان اللفظ قبل تعلّمها أو نطقها موضوعا أن يوافق لسان العجم أو يوافق

بعضها قليلا عن لسان العرب، كما يتّفق القليل مع الألسنة العجم المتباينة في أكثر كلامها مع تنائي ديارها واختلاف لسانها، وبعد الأواصر بينها وبين ما بعض لسانها منها»[13].

وأقدم من ناقش هذه المسألة من علماء اللغة أبو عبيدة معمر بن المثنى بقوله :« من زعم أن في القرآن شيئا من ألفاظ العجم فقد أكبر، لأنه عز وجل يقول (بلسان عربي مبين) ومن زعم أن طه بالنبطية فقد أكبر، وإن لم يعلم ما فيه فهو اسم لسورة وشعار له، وقد يوافق اللفظ ويقاربه ومعناهما واحد»[14].

ويعطي أبو عبيدة مثالا على هذا التّوافق بلفظ الإستبرق الوارد في القرآن الكريم، فيقول:«فمن ذلك الإستبرق بالعربية هو الغليظ من الديباج وبالفارسية استبره والفرند وكوز وأشباه هذا كثير»[15]، وقد كان أحمد شاكر يعقّب في تحقيقه على المعرب للجواليقي في بعض الألفاظ الأعجمية الواردة في القرآن الكريم بقوله :« ممّا اتّفقت فيه اللّغات»[16].

ويوافق ابن فارس أبا عبيدة قائلا :" ليس في كتاب الله عزّ وجلّ ثناؤه شيء غير لغة العرب والقول ما قاله أبو عبيدة، وذلك أن القرآن لو كان من غير لغة العرب لتوهّم المتوهمون أنّ العرب إنّما عجزت عن إتيان بمثله لأنه أتى بلغات لا يعرفونها وفي ذلك ما فيه"[17].

ويفسر الطبري (ت 310 هـــ) نسبة بعض الألفاظ إلى غير لغة العرب، بأنّ في القرآن من كلّ لسان اتّفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرهم من الأمم، فهذه الألفاظ في نظر ابن جرير استعملها العرب، واستعملتها أمم أخرى، أيّ توافقت لغاتها على استعمال اللفظ الواحد، وهذا ما نلمسه في تفسير الطبري حيث يقول :« وإذن فقول القائل في القرآن من كل لسان ليس يعني به أنّ فيه ما ليس بعربي مما لا يجوز أن ينسب إلى لسان العرب، بل معناه أنّ فيه ألفاظا استعملتها العرب، وهذه الألفاظ نفسها مما استعملته الفرس أو الروم أو الحبش على جهة اتّفاق اللّغات على استعمال لفظ واحد بمعنى واحد، لا على انفراد كلمة من القرآن بأنّها فارسية غير عربية أو رومية غير عربية»[18].

والملاحظ أنّ هذه الآراء، تحتج في الأخير بمبدأ التّوافق بين اللغات، وهذا ما أشار إليه حسن ضياء عتر في تحقيقه فنون الأفنان :«وإنّنا إذ ننفى ذلك نعزو الاشتراك في بعض الألفاظ بين العربية وغيرها من اللّغات إلى ثلاثة أمور :

أ- الاتّفاق في أصل لغوي واحد قديم : وهذا فيه إشارة إلى انتماء اللفظ إلى عائلة لغوية واحدة هي السامية.

ب- الاتّفاق العفوي بين اللغات في وضع اللفظ : وهذا مستبعد لأنّ في كل اللغات يوجد اقتراض لغة من لغة أخرى.

ج- تعريب بعض الكلام الأعجمي[19].

وهذا راجح أيضا وبالتّالي فاللفظ يكسب صورة عربية بعد تعريبه.

وخلاصة هذا أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، وأنّ ما قيل عن بعض الألفاظ إنّها أعجمية فهذا من باب التّوارد بين اللغات، ويحتجّ أنصار هذا الرّأي بآيات من القرآن الكريم، دلّت أن ليس من كتاب الله إلا لسان العرب كون لسانهم أوسع الألسنة وأكثرها ألفاظا، فخصوبتها تجعلها ترفض مبدأ الاقتراض من غيرها.

ثالثا/مناقشة آراء القائلين بالمنع :

حاول أنصار هذا الاتّجاه أن يدللوا على صحة موقفهم بجملة من الأدلّة كما رأينا؛ لكن هذا لا يمنع من تقديم بعض الملاحظات، لعلّ أهمها :

1-القول بأنّ القرآن عربي لا يتعارض مع وقوع بعض الألفاظ بلغات العجم، فاللغة الفارسية مثلا تحمل العديد من المفردات الآرامية، ومع ذلك لم يقل أحد إنّها ليست فارسية، وربّما نسمع القصيدة بلغة الفرس وقد تخلّلها اللفظ الآرامي، فلا تخرج عن الفارسية بكلمة من غير لغتها.

يقول محمد حسن عبد العزيز :«إنّ الفرس تأثروا في العصر الساساني بالآرامية التي كانت لغة شبه رسمية في الشرق الأوسط جمعيه، ومن هذه الكلمات اصطلاحات الإدارة كالديوان والدهقان والمجوس والفرسخ والنيروز والصولجان ...إلخ»[20].

2-إن ظاهرة التعريب مسلم بها عند علماء اللغة، فالتّعريب كما عرفناه هو أنْ تُصاغ الكلمة الأعجمية وفق مناهج العرب في كلامها بالتّصرف في وزنها حسب متطلبات أوزان العرب، أو يزاد فيها أو ينقص أو يبدل حرف؛ وقلّما تبقى الكلمة على حالها إن وافقت سنن لغة العرب، فورود هذه الألفاظ في القرآن لا يخرجه عن كونه نزل بلغة العرب؛ لأنّ هذه الألفاظ قد تعرّضت للتّعريب فصارت كلمات عربية؛ وعليه شمل القرآن ألفاظا معرّبة لا ألفاظا أعجمية.

3-إنّ المتتبع لهذه الألفاظ المعربة يقف أمام حقيقة مفادها أنّ عددها قليل جدا بالمقارنة مع الألفاظ العربية الأصيلة الواردة في القرآن الكريم، بل لا تكاد شيئا يذكر؛ وهي قليلة شاذة (والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه)، فالنّاظر في التّصانيف والمؤلّفات في مختلف الميادين والتي تكتب بلغات العالم، وتكتب بعض المصطلحات بلغة غير لغة البلد لا يقول عنها إنّها مكتوبة بغير لغته لمجرد أنّ بعض الكلمات الأجنبية قد وردت فيها، فإذا كان القليل النّادر لا يخرج الكثير الشائع عن أصله، فكيف يكون هذا في القرآن الكريم، فيخرجه عن عروبته ؟.

إنّ العبرة في الحكم على أصل اللغة أساليبها في البيان، يقول ابن خلدون :« اعلم أنّ القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه»[21].

5-لو قمنا بإحصاء الألفاظ المعربة الواردة في القرآن الكريم نجد أغلبها يتمثل في أسماء أعلام، ونحن نعلم أنّ العلم ينقل من لغة إلى أخرى كما كان، أكان هذا في العربية أم العبرية، فالتوراة نقلت عن العربية أسماء الأنبياء العرب كالصالح وشعيبا (عليهما السلام) ومع ذلك لم نسمع من قال بأنها ليست عبرية.

جاء في الشفاء :« أسماء الأنبياء كلّها أعجمية إلاّ صالحا وشعيبا (عليهما السلام) ومحمدا صلى الله عليه وسلم واختلف في آدم (عليه السلام) فقيل أعجمي ووزنه فاعل ، وقيل عربي ووزنه أفعل من أديم الأرض وسمع فيه إسماعين بالنون، وإلياس (عليه السلام) اسم نبي واسم لنبي (عليه السلام) غير عربي وقيل عربي ووزنه من فعيال من الألسن واختلاط العقل أو أفعل من رجل أليس أي شجاع»[22].

6-فلو سلّمنا بورود أسماء الأعلام ما المانع من ورود أسماء لأجناس وأعيان، فحجّة نقل هذه الأسماء لضرورة عدم وجودها في كلام العرب تصدّق في غير الأعلام، فالعرب مثلا لم تجد لفظا واحدا يقوم مقام ما عرفوه عن الثياب كلفظ استبرق وهو من الحرير وذو نوعية خاصة في الجودة والوزن، وإلى هذا أشار السيوطي مستدلا برأي الجويني : « أنّ لفظ إستبرق يجب على فصيح أن يتكلّم به في موضعه، ولا يجد ما يقوم مقامه، وأي فصيح أبلغ من أن لا يوجد غيره مثله»[23].

7-إنّ القول بالتّوافق بين اللغات يعزوه الدّليل العلمي، لأن المتتبّع لمسيرة التّطوّر اللّغوي يدرك كما رأيناه أنّ الأساس في هذه الظاهرة اللغوية هو أنّ إحدى هذه اللغات أصل والأخرى فرع وأنّ إحدى هذه اللّغات مقترضة وأخرى مقرضة وهذا ما يؤكّده ابن عطية، وهو« ما ذهب إليه الطبري.

ومن أنّ اللغتين توافقتا في نقطة فذلك بعيد بل إحداهما الأصل والأخرى فرع في الأكثر، لأنّها لا تنفع جواز الاتفاق قليلا شاذا»[24].

8-خلوّ القرآن الكريم من تراكيب أو جمل أو أشباه الجمل غير عربية، فكل ما ذكر من المعرّب مجرد ألفاظ تستعملها العرب منذ القدم و لم تعرف سواها، وهذا بعد التّصرف فيها وصبغتها وفق مناهج كلامهم، فالتّأثر والتّأثير من قوانين اللغة، واللغة العربية ليست بمعزل عن اللغات الأخرى، بل هي أضبط وأدق في عملية الاقتراض لإخضاعها هذه الألفاظ على أحكامها بحيث تجري عليها قوانين لغتها، و لم يذكر أحد بعد أن دخلت هذه الألفاظ واستعملتها طيلة عهود طويلة

أنّها أعجمية، فهي إذن؛ فصيحة بتعريبها، عرفها شعراء العرب وفصحائهم، و لم يعرفوا غيرها، وهذه الألفاظ المعرّبة كأسماء الأماكن لا يمكن أن تسمى بغير اسمها[25].

مذهب القائلين بالمعرّب في القرآن

أوّلا– آراء القائلين بالجواز :

ذهب هذا الفريق القائل بالجواز إلى جواز وقوع ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم، وعلى رأس هؤلاء نجد السيوطي والأنباري وابن الجوزي وغيرهم.

ويرى أصحاب هذا الرأي : أنّ المعرّب موجود في القرآن، واختار السيوطي بعدما استعرض آراء الموقف الأول، وجود ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم، وقد دل على رأيه بصراحة ووضوح، قال: «وأقوى ما رأيته وهو اختياري ما أخرجه ابن جرير قال : أنبأنا ابن حميد أنبأنا يعقوب القمي عن جعفر عن ابن مغيرة عن سعيد بن جبير قال قالت قريش لولا أنزل الله هذا القرآن أعجميا وعربيا»[26] فأنزل الله تعالى :﴿ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَأَعۡجَمِيّٞ﴾ [فصلت: 44]

و لم يتوقف السيوطي عند هذا بل استعرض الروايات التي تسند إلى هذا قائلا : حدّثنا محمد بن بشار حدّثنا عبد الرحمان بن المهدي أنبأنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي مسيرة، قال في القرآن من كل لسان[27]، ثم نقل الرواية من جهة أخرى وقال:« قال ابن شبية في مصنّفه حدّثنا عبد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن مسيرة، قال أنزل القرآن بكل لسان»[28].

ثم يدعم السيوطي هذه الرواية بأخرى قائلا :« حدّثنا الفضل بن دكين حدّثنا سلمة بن سبط عن الضّحاك قال نزل القرآن بكل لسان»[29].

وأضاف بعد هذا ما نقله الثعالبي عن بعضهم :« ليس لغة في الدنيا إلا وهي في القرآن»[30].

ثم عرّج بعد ذلك أيضا على رأي ابن نقيب مشيرا إلى الحكمة من وقوع العرب في القرآن الكريم قائلا: « من خصائص القرآن على سائر كتب الله المترلة أنّها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم، لم يترل فيها شيء بلغات غيرهم، والقرآن احتوى على جميع لغات العرب، وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيء كثير»[31].

ثم روى عن الجويني فائدة لوجود هذه الألفاظ فقال :« إن قيل إستبرق ليس بعربي، وغير عربي من الألفاظ دون العربي في الفصاحة والبلاغة، فنقول لو اجتمع فصحاء العالم وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة ويأتوا بلفظة تقوم مقامها في الفصاحة لعجزوا عنها»[32].

ويقدم دليلا على الأحقية الحضارية للفرس في معرفتها للثياب والتي اقترضها العرب من عندهم، لعدم وجود لفظ في لغتهم يعبّر به عن ذلك فيقول : « ولا يجد العربي لفظا واحدا يدلّ عليه لأنّ الثياب من الحرير عرفها العرب من الفرس، و لم يكن لهم بها عهد، ولا وضعوا في اللغة العربية لديباج الثخين اسم، إنما ما سمعوه من العجم، واستغنوا به عن الوضع، لقلّة وجوده عندهم وندرة التّلفظ به»[33].

وعلى غرار السيوطي الذي دلّ على هذا بتصنيفه في هذا الموضوع أكثر من كتاب نجد الجوزي في كتابه (فنون الأفنان) ينقل رواية عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أنّه قال :« في هذا القرآن من كل لسان»[34].

وأخرى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة :« أنّ في هذا القرآن من غير لسان العرب»[35].

وأيضا ما رواه عن سعيد بن جبير أنّه قال : « ما في الارض لغة إلا أنزلها الله تعالى في القرآن»[36].

وقد نقل الزرّكشي في (البرهان) عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما« أنّه وقع في القرآن ما ليس من لغتهم»[37].

ثم أورد الزركشي من الألفاظ نسبها للغات متعدّدة من القبطية، ومغربية وحبشية وغير ذلك.

أمّا في الدراسات الحديثة نجد من الذين قالوا بوقوع ألفاظ أعجمية في القرآن حلمي خليل في كتابه «المولّد في العربية»، حيث أكد أنّ العرب عبر الأزمنة الغابرة لهم احتكاك كبير مع لغات مجاورة كما هو الحال مع الروم والفرس، وقد أثّر ذلك في عملية الاقتراض التي قام بها العرب ليترل بعد ذلك القرآن بهذه اللغة، وهذا في قوله: «كلام القرآن الكريم ليبدو فوق طاقة البشر في توازنه وتجانسه، ومع ذلك لم يمنع أن ترد في هذا الكتاب الكريم ألفاظ مما اقترضتها العربية من اللغات الأخرى أثناء احتكاكها بهذه اللغات أو المتكلمين بها، وذلك باعتبار أنّ هذه الألفاظ أصبحت ملكا خاصا للعرب والعربية لها من الدلالات ودقة الاستعمال ما لا تغني معه ألفاظ أخرى»[38].

ورغم أنّ حلمي خليل لا ينكر وجود ألفاظ مشتركة بين العربية وغيرها من العائلة السامية، إلا أنّه يحاول الرّدّ على الفريق الأول الذي يقول بوقوع هذا المشترك، مبيّنا أنّ العربية اقترضت من هذه العائلة وليس هذا من قبيل المشترك، وهذا في قوله : « وعلى الرّغم من اشتراك السّامية في هذه الألفاظ فليس معنى ذلك إطلاق القول أنّ العربية لم تقترض من اللّغات السّامية كلّها أو بعضها»[39].

ومن الذين دافعوا عن وجود هذه الألفاظ رمضان عبد التّواب حين يردّ على أحمد شاكر بأنّه كان «متعسف الطريق في محاولاته تارة، وغافلا عن سنن اللّغات في الاقتراض عن غيرها تارة أخرى»[40]

وبعد استعراضه لموقف أحمد شاكر قال:« ويطول بنا القول، لو ذهبنا نعد الأمثلة، التي تدلّ على تعصب الشيخ أحمد شاكر ضد القول بوقوع المعرب والقرآن، وهو تعصّب لا مبرر له»[41].

ليختم في الأخير مبيّنا موقفه صراحة قائلا« وهكذا نرى أنّه من العبث إنكار وقوع المعرّب، في العربية الفصحى، والقرآن الكريم»[42].

ثانيا– أدلّة القائلين بالجواز وحججهم :

استدلّ السيوطي، ومن قال بجواز وقوع الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم بأدلّة متعدّدة على غرار الفريق الأوّل، ودليلهم على ما ذهبوا إليه ما يأتي:

1–ما روي عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء وسعيد بن جبير وغيرهم من أهل العلم أنّهم قالوا في القرآن ألفاظا كثيرة بلغات العجم.

وفي هذا ما نقلناه من الرّوايات سلفا، وأيضا ما رواه الزركشي قائلا :" ومذهب ابن عباس وعكرمة أنّه وقع في القرآن ما ليس من لغتهم، فمن ذلك (الطور) : جبل بالسريانية، و(طفقا) أي قصد بالرّومية، و(القسط) و(القسطاس) العدل بالسريانية﴿ إِنَّا هُدْنَآ ﴾ [الأعراف: 156]

تبنا بالعبرانية، و(السجيل) الكتاب بالفارسية، و(الرقيم) اللوح بالرّومية، و(المهل) عكر الزيت بلسان أهل المغرب، و(السندس) الرقيق من الستر بالهندية ...[43].

2-ما اتّفق عليه النّحاة على منع الصّرف لكثير من الأسماء الموجودة في القرآن الكريم، للعَلَمِية والعجمية، وإذا اتفقوا على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس وفي هذا يقول الجواليقي :

« ابليس ليس بعربي، وإن وافق أبلس الرجل إذا انقطعت حجّته إذ لو كان منه لصرف، ألا ترى أنّك لو سميت رجلا إخريط وإجفيل لصرّفته في المعرفة»[44].

وأيضا قام الجواليقي بتقسيم الأسماء المعرّبة في الصرف على ضربين :

«إحداهما : مالا يعتدّ بعجمته، وهو ما أدخل عله لام التّعريف نحو الديباج والديوان.

والثاني : ما يعتد بعجمته، وهو ما لم تدخل عليه لام التعريف كموسى وعيسى»[45].

وقد حذّر كثير من علماء اللغة من الاشتقاق من الأعجمي بقولهم« مما ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت»[46].

3-استدل أنصار هذ المذهب أيضا بالقول إنّ الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرج القرآن عن كونه عربيا، وأنّ القصيدة بالفارسية لا تخرج عنها بلفظة عربية تكون فيها، وقد نقل الألوسي :

«وذهب جمع إلى وقوع غير العربي فيه»[47].

ويقول السيوطي :« وذهب آخرون إلى وقوعه فيه، وأجابوا عن قوله :﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ ﴾ [يوسف: 2] بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيا، فالقصيدة الفارسية لاتخرج عنها بلفظة فيها عربية»[48].

ونفهم من كلام السيوطي إنّ وصف القرآن بالعربي لا يتعارض مع وقوع بعض الآيات باللغات الأعجمية، والله سبحانه وتعالى يقول :﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ ﴾ [هود: 1]، و لم يمنع هذا القول إنّ في القرآن آيات متشابهات.حيث يقول عز وجل :

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [آل عمران: 7]

4-ضرورة الاستعمال، والتي ما كانت لتكون إلا أنّ هذه الكلمات المعرّبة ما لا تعرف العرب غيره، ونفهم هذا من خلال ما رواه السيوطي من كلام الجويني :« فعلم بهذا أنّ لفظ استبرق يجب على كلّ فصيح أن يتكلم به في موضعه، ولا يجد ما يقوم مقامه وأيّ فصاحة أبلغ من أن لا يوجد غيره مثله»[49].

5-ما ذكر من حكمة وقوع المعرّب، أنّ القرآن الكريم قد حوى خبر الأولين والآخرين، ونبأ بكل شيء، فلابدّ أن يقع فيه شيء من اللغات والألسن، ليتمّ إحاطته بكل شيء فاختير له من كل لغة أخفّها وأكثرها استعمالا عند العرب.

وهذا ما نستشفه من قول ابن نقيب :« والقرآن احتوى على جميع لغات العرب، وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيء كثير»[50].

6-استدلال هؤلاء أيضا أنّ الاتفاق على وقوع الأعلام بغير لغة العرب لا يمنع من وقوع الأجناس.

ويعتبر هذا من أقوى الأدلة، فأسماء الأنبياء كما هو معلوم معظمهم ليسوا عربا، بقيت على حالها ونقلت مع بعض التغيير الموافق لكلام العرب، فهذا لا يمنع من عدم وقوع أسماء لبعض الأعيان والأدوات التي لم يعرفها العرب إلا باللغة التي نقلت هذه الأشياء إليهم.

ثالثا : مناقشة آراء القائلين بالجواز :

حاول أنصار هذا الاتجاه أن يدلّلوا على صحّة موقفهم بجملة من الأدلّة كما رأينا لكن هذا لا يمنع أيضا من تقديم بعض الملاحظات، لعلّ أهمها :

1-اعتماد القائلين بوقوع ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم على آثار منسوبة لابن عباس وبعض التابعين كعكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم، وأسانيد هذه الآثار فيها نظر، اللّهم إلا القليل منها؛ وبالتّالي فهي في مجملها روايات يعوزها السند وتفتقر إلى اليقين، وهذا ما أكّده أحمد شاكر في تحقيقه لبعض الأسانيد، وأيضا ما ذهب إليه خالد محمد عثمان في المهذب للسيوطي فقد أكّد على ضعف أسانيد هذه الروايات كإسناد سفيان بن وكيع لضعفه[51]،وابن جريح للتدليس[52].

2- إنّ افتراضنا صحّة الأحاديث، لا تعدو أن تكون مجرد آراء شخصية، وتصوّرات نابعة من تخمينات غير مؤسّسة على حجج علمية، وروايات ليس لها سند من كتاب الله ولا سنّة نبيّه (صلى الله عليه وسلم)، بل يتعدّى ذلك إلى التّعارض أحيانا مع ظاهر الكثير من النّصوص، كالآيات التي دلّت صراحة على عروبة الألفاظ القرآنية؛ بل حتى بعض الروايات المنسوبة لابن عباس[53].

3- إنّ ما ذكره أنصار هذا الطرح من أنّ ابن عباس رضي الله عنه قال في أحرف كثيرة في القرآن إنّها من غير لسان العرب[54]، كأن يستدل على أن اللفظ قبطي فيقول معناه بالقبطية كذا، فالأمر يمكن أن يكون من باب توافق اللغات أي بين العربية والقبطية ولا يجعل للقبطية أحقية على هذا.

4-أمّا القول من اتفاق النحاة على منع صرف الأسماء الأعجمية، وعلى اعتبار أنّ هذه الأسماء لا تتغير بنقلها إلى العربية، فهذا موجود في كلّ اللغات التي نقلت هذه الأسماء، وهذا لا يقتضي وقوع الأجناس؛ والأعيان بلغات غير العربية، لأن هذا القياس فاسد أصلا.

5-أما السيوطي الذي يعتبر أكبر من نقلت عنه هذه الأقاويل بأعجمية هذه الألفاظ فيبدو أنّه أسيء فهمه بدليل نقله الروايات ولا يؤكّدها، وأكبر دليل على هذا أنّه نقل آراء المخالفين والمانعين لورود الألفاظ الأعجمية في القرآن، بل وتعداه إلى نقل الرأي الترجيحي الذي قال به أبو عبيد القاسم بن سلام، وهذا دليل قطعي على أنّ السيوطي لم يفصل بأعجمية هذه الألفاظ؛ وأيضا إلى كونه كان يشير إلى أكثر من لغة للفظ الواحد، ويبين خلاف العلماء حولها، ففي لفظ (ألم) نقل عن ابن الجوزي قوله فيها إنّها (الموجع بالزنجية)[55]، وعن غيره أنّها بالعبرانية[56].

6-يمكن أن نضيف أيضا نسبة هؤلاء للكلمة الواحدة إلى أكثر من لغة؛ فتكون الكلمة حبشية عند أحدهم؛ وهندية عند آخر؛ أو سريانية عند غيرهم؛ في حين قد ينسبها آخر إلى العربية، ولنتأمل مثلا لفظ (اليم) فقد نسبه الجواليقي في المعرّب إلى السّريانية[57]، وعند الجوزي هو البحر بالعبرانية[58].

وقال غيره بالنّبطية[59].

وذهب الرّاغب إلى إنّ اللفظ من التيمم أي القصد وهو بالعربية[60].

وعليه هذا اضطراب واضح من هؤلاء إنّ نسبتهم تفتقر إلى الدليل القطعي، ومختلف فيها أصلا.

7-محاولة الكثير من المستشرقين الولوج من شبهة القول بأعجمية هذه الألفاظ ووروودها في القرآن للطعن في إعجازه، وهذا ما أشار إليه ابن فارس رحمه الله من قبل حيث قال :« وذلك أنّ القرآن لو كان فيه من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهم أنّ العرب إنّما عجزت عن الإتيان بمثله لأنّه أتى بلغات لا يعرفونها وفي ذلك ما فيه»[61].

والدّليل أيضا أنّ العرب الذين عاصروا نزول القرآن وعارضوا الدّعوة، لم نسمع عنهم و لم ينقل أنهم نفوا عروبة هذه الألفاظ، وهم أولى من غيرهم بهذا.

8-التناقض الذي وقعوا فيه حين وجهوا تأويلهم لقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٤ ﴾ [إبراهيم: 4]

حيث أكّدوا كون النبيّ (صلى الله عليه وسلم) بُعث للنّاس كافة؛ وعليه كان في كتاب الله (عز وجل) من ألسنة كل الأقوام ولا يظهر هذا جليا، وإن سلمنا بصحة نسبتهم للألفاظ من حبشية وسريانية وقبطية وهندية، نجد أنهم قد حصروا اللّغات الأعجمية الواردة ألفاظها في عدد لم يتجاوز عشر لغات؛ ولغات العالم أكبر من هذا بكثير، هذا تنكر للغات لم تذكر؛ وحاشا أن يكون هذا لتمام رسالة الله عزّ وجل والتي جاء به المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، والقرآن الكريم أصلا لا يخاطب كل إنسان بلغته؛ بل على كل من آمن به أن يحاول فهمه، وأن يتعلّم لغته التي نزل بها وهي العربية.

يبدو أنّ الدافع إلى الفصل في أعجمية بعض الألفاظ الواردة في القرآن فيه نوع من التّسرع، وهذا ما دفع المستشرق (جفري) إلى القول إنّه :« يعجب أشدّ العجب من أنّ أحد قد فكّر في أنّها ليست عربية»[62]، وقد نقل محمد حسن عبد العزيز عن الذين تكلّموا في هذا الأمر قولهم : «إنّهم كانوا يسارعون إلى دعوة العجمية في الألفاظ دون تقديم الدّليل على عجمتها، للتشابه الحاصل في لغتين اتّفقا دون أن يكون اقترضتا من بعضهما البعض، وأنّ الكثير من أهل العلم لم يعرفوا القرابة بين العربية وغيرها من اللّغات السّامية، فكلّ لفظ مشترك يعدوه أجنبيا مع أصله واحد »[63].

ونضيف أنّ بعض المصادر تذكر اللفظ وتكتفي بكلمة معرب أو دخيل دون أن تعزوه إلى لغة معينة، كما في الشفاء للخفاجي مثلا يذكر:« أنقره اسم بلدة من بلاد الروم معرّب أنكورى وبها قبر امرئ القيس».[64]

وهنا يظهر أن الدراسات قد لا تتعرض إلى أصل هذه اللغات وفق منهجية مبنية على أسس علمية، وعليه فدعوة بعض أهل العلم إلى القول بأعجمية بعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم يكمن في عدم اعتمادهم على بحوث علمية تقوم على مناقشة هذه المزاعم ودراستها وفق طرق تعتمد على سير للتراكيب والأبنية من خلال عملية موثقة وصحيحة.

المذهب التّوفيقي:

آراء المذهب التّوفيقي :

يحاول أنصار الرأي الثالث أن يجمعوا بين الرأيين، وعلى هؤلاء جميعا أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد مال إلى هذا الرأي الجواليقي، وابن الجوزي وآخرون[65]، وقد نقل الجواليقي ذلك في كتابه المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، فقال :« يقول أبو القاسم بن سلام في معرضه التوفيق بين رأي السلف الصالح ورأي أبي عبيدة معمر بن المثنى : فهؤلاء أعلم بالتّأويل من أبي عبيدة ولكنهم ذهبوا إلى مذهب، وذهب هذا إلى غيره، وكلاهما مصيب إن شاء الله؛ وذلك إنّ هذه الحروف؛ بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت بها العرب بألسنتها فعرّبته فصار عربيا بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل»[66].

ومعنى هذا أنّ هذه الألفاظ كانت في الأصل أعجمية لم تكن للعرب سابق معرفة بها؛ فلما احتك العرب بغيرهم من الأمم احتاجوا إليها فنقلوها منهم، وقاموا بتطويعها على سننهم وطرقهم في الكلام وأخضعوها لأبنيتهم وغيّروها مع طول المدة؛ فلمّا نزل القرآن كانت من لغتهم فحواها لتعريبهم إياها، وهي بهذه الطريقة أعجمية الأصول، لكنها عربية بتعريبهم لها، وخير دليل على ذلك نزول القرآن بها.

وهذا ما أضافه السّيوطي في نقله عن أبي عبيدة :« وذلك أنّ هذه الحروف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنّها عربية فهو صادق، ومن قال إنّها أعجمية فهو صادق، وهذا الذي جزم به ابن جرير، ومال إلى هذا القول الجواليقي وابن الجوزي وآخرون»[67].

واختار القرطبي (ت 671 هـــ) موقفا وسطا في معرض حديثه عن وقوع المعرب مستثنيا الأعلام منه يقول :« فإن قيل ليست الكلمات على أوزان العرب فلا تكون منه، قلنا ومن سلّم أنّكم حصرتم أوزانها حتى تخرج هذه منه»[68].

ونقل الزركشي في البرهان عن هذه الألفاظ الأعجمية :« إنّما وجدت في كلام العرب، لأنّها أوسع اللغات وأكثرها ألفاظا، ويجوز أن يكون العرب سبقوا غيرهم إلى هذه الألفاظ، وقد ثبت أنّ النّبي (صلى الله عليه وسلم) مبعوث إلى كافة الخلق»[69].

نفهم من هذا أن هذه الكلمات كانت أعجمية، لكنها علقت بكلام العرب، فوظفتها، فلا غرابة أن يخاطب الإسلام العرب والعجم على حدّ سواء على اعتبار عالمية رسالته، وهذا القول يوافق ما أشار إليه أبو عبيد القاسم بن سلام وما رواه الزركشي عن ابن عطية في قوله: «بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسن بالتجارات، وبرحلتي قريش ولسفر مسافرين، كسفر أبي عمر إلى الشام، وسفر عمر بن الخطاب، وكسفر عمرو بن

العاص وعمارة بن الوليد إلى أرض الحبشة، وكسفر الأعشى إلى الحيرة، وصحبته لنصاراها، مع كونه حجة في اللغة، فعلقت العرب بهذا كله ألفاظا أعجمية، غيّرت بعضها بالنقص من حروفها، وجرت في تخفيف نقل العجمة، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها»[70].

ويظهر أنّ ابن عطية قد أشار إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي حتمية الاحتكاك بين الأمم، ثمّ تأثّر لغاتها بذا؛ ليشير بعد ذلك إلى تصرّف العرب في هذه الألفاظ من بناء وتغيير حسب مقتضى كلامهم، لتندرج في العربية بسبب الاستعمال حتى أصبحت جزءا منها.

ثم يواصل بعد ذلك قوله ليوافق ابن سلام في موقفه قائلا :« حتّى جرت مجرى العربي الفصيح، وعلى هذا الحد نزل القرآن، فإن جهلها عربيّ فكجهله الصريح بما في لغة غيره، وكما لم يعرف ابن عباس معنى كلمة فاطر، إلى غير ذلك، قال فحقيقة العبارة عن هذه الألفاظ أنّها في الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب وعرّبتها فهي عربية بهذا الوجه»[71].

وقد اختار بعض المحدثين أيضا التوفيق بين المذهبين دون أن يفصل في القضية بصورة قطعية، كما هو الحال عند عبد الصبور شاهين، حين أشار إلى التقارب الحاصل بين الكتابات الاثرية، وبعض الألفاظ القرآنية في قوله :« وكانت الكتابات الهيروغليفية بدءا أو أصلا لكثير من الخطوط التي عرفها الإنسان فيما بعد، حتى إنّنا لا نجد أنّ كلمات عربية واردة في القرآن جاءت تماما كما هي في الهيروغليفية»[72].

وقوله كلمات (عربية) دليل واضح على ما يبدو أنّه يقصد عروبة الحال التي أشار إليها أبو عبيد القاسم بن سلام وليست عروبة الأصل، لأنّه أشار فيما بعد إلى وجودها في هذه الكتابات وهذه إشارة ضمنية وإن لم يصرح بذلك على أعجمية الأصل، ليستطرد في عرض أمثلة عنها قائلا:«ومن ذلك كلمات (يمّ) بمعنى بحر، وهي واردة في قصة موسى:﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِۖ فَإِذَا خِفۡتِ عَلَيۡهِ فَأَلۡقِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٧﴾[القصص:7]وكلمة (بتك) بمعنى قطع، وهي في قوله تعالى:﴿ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ﴾ [النساء: 119].

وكلمة (عين) وهي في المصرية (ع ي ن) وكلمة (أذن) هي في (أ ذ ن)، وكلمة موت (م و ت)إلى كلمات كثيرة، متوافقة تمام التوافق متقاربة»[73].

فحقيقة هذا أنّه يؤكد أنّ هذه الألفاظ أعجمية الأصل لكن استعملها العرب، وعرّبتها فهي عربية على هذا الوجه، وهؤلاء أقرب ما يكون إلى الحقيقة إذ من المعروف أنّ الاختلاط بين العرب وغيرهم كان موجودا منذ القدم، مما نجم عنه التّأثر باللغة، فعلق في كلامهم شيء من لغة هذه الأمم، ولدى استعمالها اشتقوا لها، فخففوها بالتّغيير والتّحوير لتجري مجرى كلامهم.

أدلّة المذهب التّوفيقي :

استدلّ أنصار المذهب التّوفيقي بأدلة عديدة تدعم موقفهم أهمّها :

1-توجيههم لما روي عن الصحابة والتابعين من نسبة ألفاظ من القرآن إلى لغات أعجمية، وهذا دليل يتقاطعون فيه مع أنصار المذهب الثاني القائل بجواز وقوع الألفاظ، لكنّهم قاموا بتوجيه هذا الرأي بطريقتهم حيث رفعوا اللبس عن معنى

أعجمية هذه الألفاظ، فما روي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم، أنّهم قالوا في أحرف كثيرة إنّها بلغات العجم قوله تعالى: ﴿ طه﴾ ﴿ الٓمٓ ﴾ والربانيون فيقال إنّها بالسريانية والصراط والقسطاس والفردوس بالرومية...».

فالإشارة إلى لغة لأيّ اسم من هذه الأسماء لا يدلّ صراحة على أنّه بقي على الصورة التي كان عليها في تلك اللغة، وإنّما تم التصرف فيه وتعريبه، فصار على هذا الحال عربيا يعرف له بديل في لغة العرب رغم الإشارة إلى أصله الأعجمي.

وهذا ما أشرنا إليه في معرض حديثنا عن موقف أبي عبيد القاسم بن سلام الذي قال : «ذلك لأنّ هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، ولكنها وقعت للعرب فعرّبتها بألسنتها وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب»[74].

2-توجيههم لقضية التّوافق بين اللغات، وهذا دليل يتقاطعون فيه مع أنصار المذهب الأول بمنع وقوع ألفاظ أعجمية، وأنّ الاتفاق إن وقع فهو نادر وقليل، لأنّه يقتضي أنّ اللّغات، لغة دائنة وأخرى مستدينة، فيجب أن تكون إحداهما أصلا للّفظ والأخرى مقترضة، وهذا قانون لغوي سبق وأن أشرنا إليه، وقد ردّ ابن عطية على القائلين بتوافق اللغات كالطبري وغيره فقال :« وما ذهب إليه الطبري في أن اللغتين اتفقتا في لفظة، فذلك بل إحداهما أصل والأخرى فرع في الأكثر، لأنّها لا تدفع أيضا جواز الاتفاق»[75].

ثالثا : تقويم المذهب التّوفيقي :

من خلال هذه الدراسة لمواقف أهل العلم حول ورود الفاظ معربة في القرآن الكريم يمكن أن نقف على ما يلي :

1-أنّ الرّأي الأخير أقرب ما يكون إلى الحقيقة بحكم اعتماده على أدلّة نقلية وأخرى عقلية فهو لم يرفض أدلة الطرفين جملة وتفصيلا بل ناقشهما وأكد القويَّ منهما، كما أنّه لم يتعارض مع تفسير الآيات الدالة على عروبة القرآن بل وضعها في إطارها على اعتبار أن هذه الألفاظ لم تعد أعجمية بعد تعريب العرب لها، لأنّها صارت على منهاجهم.

كما أنّ الملاحظ لأدلّة الطرف الثاني يقف أمام حقيقة ضعفها لعدم صمود مزاعم هؤلاء طويلا أمام ما جاء به الطرف الأول من أدلّة نقلية تقول بعربية القرآن، وأنّه كلّه بلسان عربي.

لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف: 3] ،وغير ذلك من الأدلّة المستفيضة.

2-أنّ الرّأي الأخير أيضا كان أقرب إلى الدراسة العلمية التي أكّدتها البحوث اللغوية حول حتمية التفاعل بين اللغات لا يمكن أن تشذ عنه أي لغة والعربية ليست بدعا من ذلك، وهذا ما أكدناه في دراستنا حول الاقتراض اللغوي الذي تحكمه مراحل تاريخية والتي بدورها تتغيّر وفق عوامل عديدة كعامل التحضر والفراغ الذي قد تمر به لغة ما، من حيث عوزها لألفاظ ومصطلحات حضارية فتلجأ إلى استدانة حضارية، فهي إما معطية أو آخذة أحيانا أخرى.

3- أنّ الرأي الأخير كان أقرب للصواب حيث أكّد قضية المشترك بين اللغات، و لم يرفضها لكنّه بيّن أنّ الأمر محصور في ألفاظ قليلة ، لأن تتّبع تاريخ اللغة يجعلنا نقول بضرورة أن تكون إحدى هذه اللغات أصل والأخرى فرع ، وهذه إثارة واضحة لقضية العائلات اللغوية وتفرعها.

4-وأنصار الرّأي الأخير وعلى رأسهم أبو عبيد القاسم بن سلام لم يتشدّدوا في رفض مواقف خصومهم، وتعاملوا مع القضية على أنّها من قضايا الخلاف العلمية وهذا ما نلمسه في قول أبي عبيد القاسم بن سلام :« فهؤلاء أعلم بتأويل من أبي عبيدة ولكنّهم ذهبوا إلى مذهب، وذهب هذا إلى غيره.

وكلاهما مصيب إن شاء الله، وذلك إنّ هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، قال أولئك على الأصل، ثم لفظت بها العرب على ألسنتها فعربته فصار عربيا بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل»[76].

يظهر من خلال هذا أنّ الرّأي شامل للرّأيين، وإلى هذا أشار أبو عبيد القاسم بن سلام في قوله: «فهذا القول يصدق الفرقين جميعا»[77].

وقد علّق المحقق فانيا عبد الرحيم على ذلك بقوله :« وهذا أحسن ما قيل في هذا الباب»[78].

5-ثم أنّ القياس يكون على الغالب والشائع ولا يقوم على الشّاذ؛ لأنّ ورود بعض الكلمات المعرّبة في كلام أي عربي لا يخرجه عن عروبته، وقد تكون هذه الكلمات ما لا تعرف العرب غيرها، وخاصة عندما نعلم أنّ هذه الكلمات كانت تستعمل لدى العرب قبل الإسلام، ومعروفة لدى عامتهم، فضلا عن خاصتهم كعلماء اللغة، وحقيقة هذا الموقف هو أنّ هذه الألفاظ في الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب وعرّبتها، وهيّ من هذا المنطلق عربية بالصورة التي انتهت إليها، وهذا لتطويعها على مقتضيات ألفاظ العرب، وتمكّنها في كلامهم، وعليه يظهر هذا الموقف أكثر واقعية، على اعتبار ما أكدته الدراسات بعد تتبّع هذه الألفاظ تاريخيا ولغويا ومقارنتها ببعضها، وأيضا لاعتماده على حجج ترتضيها البحوث العلمية، ويؤكّدها الاستقصاء والتتبّع لأنّ كلّ لفظ يتطلّب منّا دراسة لغوية تاريخية مستفيضة.

المصادر والمراجع:

1. السيوطي، المهذب، ص25-26.
2. أحمد شاكر، في مقدمة تحقيق كتاب المعرب للجواليقي، دار الكتب المصرية، دط، مصر 1969، ص 13-14.
3. المرجع نفسه، ، ص8 وما بعدها.
4. ينظر:علي فهمي الخشيم هل في القرآن أعجمي؟ نظرة جديدة إلى موضوع قديم،دار الشرق الأوسط بيروت1997، ص8-10
5. ينظر: المرجع نفسه، ص 18.
6. المرجع نفسه، ص 18.
7. إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص 164.
8. الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، دار التراث، مصر، ط2، 1979، ص 42.
9. فهمي خشيم، هل في القرآن أعجمي، ص18.
10. الشافعي، الرسالة، ص42.

11. المصدر نفسه، ص42.
12. حسن ضياء عتر، في تحقيقه لكتاب ابن الجوزي فنون الأفنان، دار البشائر، بيروت، 1987، ص 343.
13. الشافعي، الرسالة، ص 42- 43.
14. أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 17/1.
15. المصدر نفسه، 18/1.
16. أحمد شاكر، في تحقيقه لكتاب الجواليقي، المعرب، ص 13-14.
17. ابن فارس، الصاحبي، ص 33.
18. الطبري، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن (تفسير الطبري) تحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1،18/2000.
19. حسن ضياء في تحقيقه لكتاب ابن الجوزي، فنون الافنان، ص 343.
20. محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، ص 22.
21. ابن خلدون، المقدمة، ص 406.
22. الخفاجي، شفاء الغليل، ص 31.
23. السيوطي، المهذب، ص 43.
24. الزركشي، البرهان، 29/1.
25. لمزيد من التفاصيل ينظر، كتاب فقه اللغة وخصاص والعربية، محمد المبارك، ص 296.
26. السيوطي، المهذب، ص 40.
27. المصدر نفسه، ص 40.
28. المصدر نفسه، ص 40.
29. المصدر نفسه، ص 40.
30. المصدر نفسه، ص 41.
31. السيوطي، المهذب ، ص41-42.
32. المصدر نفسه، ص 42- 43.
33. المصدر نفسه، ص 43.
34. ابن جوزي، فنون الأفنان، ص 341.
35. المصدر نفسه، ص 341.
36. المصدر نفسه، ص 341.
37. الزركشي، البرهان، 288/1.
38. حلمي خليل، المولد في العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985، ص 111- 112.
39. المرجع نفسه، ص 128.
40. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 361.
41. المرجع نفسه، ص 362.
42. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة ، ص 363.
43. الزركشي، البرهان، 288/1.
44. الجواليقي، المعرب، ص 122.

45. المصدر نفسه، ص 93.
46. الجواليقي، المعرّب ، ص 91.
47. الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، 174/12.
48. السيوطي، المهذب، ص 43.
49. المصدر نفسه، ص 43-44.
50. السيوطي، المهذب، ص 42.
51. ينظر: المصدر نفسه، ص 54.
52. المصدر نفسه، ص 55.
53. ينظر: فهمي الخشيم، هل القرآن أعجمي، ص 18.
54. الزركشي، البرهان، 288/1.
55. ابن الجوزي، فنون الافنان، ص 351.
56. السيوطي، المهذب، ص 51.
57. الجواليقي، المعرب، ص 645.
58. ابن الجوزي، فنون الأفنان، ص 351.
59. الراغب، المفردات، ص 113.
60. المصدر نفسه، ص 113.
61. ابن فارس، الصاحبي، ص 33.
62. أرثر جيفري، معجم الألفاظ المعرّبة في القرآن الكريم، 1938، ص 25.

JEFFERY : the foreign vocabulary of Quran Gaekwad's langaher، 79 bavode Ortienal istitue، 1938.

63. ينظر: محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، ص 49.
64. الخفاجي، الشفاء، ص 37.
65. السيوطي، المهذب، ص 44-45.
66. الجواليقي، المعرّب، تحقيق فانيا عبد الرحيم، ص 92 ،وقد نقل السيوطي ذلك بلفظ آخر في المهذب، ص 44.
67. السيوطي، المهذب، ص 44-45.
68. القرطبي، تفسيره، المسمى الجامع في أحكام القرآن، تحقيق محمد سليم بدري، دار الكتب العلمية، ط1، 2000، بيروت، 50/1.
69. الزركشي، البرهان، 290/1.
70. المصدر نفسه، 289/1.
71. الزركشي، البرهان، 289/1.
72. عبد الصبور، شاهين، دراسات لغوية، ص 271.
73. المرجع نفسه، ص 271- 272.
74. السيوطي، المهذب، ص 44- 45.
75. الزركشي، البرهان، 290/1.

76. السيوطي، المذهب، ص 31- 44.

77. الجواليقي، المعرب تحقيق فانيا عبد الرحيم، ص 92.

78. المصدر نفسه، ص 29.